

— ٣١ —

ما يأمر به من أعمال الدين لا يكون صحيحاً إلا إذا كان عمله من أجل المقصد الذي أمر به من أجله ، لتسكون مقاصد الأعمال مطلوبة قبل صورها الظاهرة من شروط وأركان وما إليها من هذه الصور ، لأنها إذا أتت بها لغير هذه المقاصد لا يكون لها ثمرة ، ولا يترتب عليها ما شرعت من أجله ، كمهاجر أم قيس حين هاجر من أجل زواجها ، لا من أجل ما شرعت له الهجرة من المقاصد الشريفة ، فلم يستحق لقب مهاجر على الإطلاق كماخوانه المهاجرين ، وإنما قيل له مهاجر أم قيس ، دليلاً على أن هجرته لا تحسب له ، وعلى أنه لا يستحق بها شرف الهجرة ، ولا يستحق بها مالها من ثواب عند الله تعالى .

ويجب أن يكون للعبادات شأنها في ذلك أكثر من غيرها ، لأن غيرها كالهجرة مثلاً قد يكون له غرض آخر غير ما شرع من أجله ، كتقصد زواج أم قيس فيمن هاجر لأجل زواجها ، فإذا فعله من أجله خرج به من دائرة العبث ، وهو ما لا يترتب عليه غرض أصلاً ، وإنما يكون فعله عبثاً محضاً ، ولا شك أن العبادات من صلاة وصوم ونحوهما ليس لها مقاصد غير ما شرعت له ، فإذا لم تقصد منها كانت عبثاً محضاً ، والعبث مما يتنزه عنه العاقل ، ولا يصح وقوعه إلا من الجاهل .

ولهذا يجب أن يكون للمقاصد في العبادات الشأن الأول ، لتنوى